

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الرَّدُّ النَّارِيُّ عَلَى اسْتِدْلَالِ الشَّيْخِ الْحَائِرِيِّ

لقد أبى الشيخ مرتضى الحائري الدليل الحادي عشر قائلًا:

«وَأَمَّا الْحَادِي عَشْرَ فِيهِ:

– أولاً: أن الخبرين غير واضحي السنّد، فإن قول الشيخ قدس سره تكون كتاب طلحة معتمداً (عند الأصحاب)[1] لا يكون صريحاً في عمل الأصحاب بما يتفرد به (الكتاب) و المحتمل أن الشهادة المزبورة إنما هي من باب مشاهدته النقل عن كتابه كثيراً و هو غير العمل بما يكون فيه و لا يكون في غيره من سائر الكتب المعتبرة، و لعل المقصود أن أكثر ما فيه مطابق لمذهب الحق، حال عن الغلو والتفريط، هذا بالنسبة إلى خبر طلحة و أمّا خبر حفص فالراوي عنه أبو جعفر عن أبيه و كلاهما مجاهلان.

ولكن سنأتي برأي رديته:

· أولاً: لقد شهد الشيخ بسلامة «تمام الكتاب» و وثقه كاملاً ثم نسب إلى الأصحاب أن قد عملوا بكل الكتاب بلا استفصال أساساً، فلو احتوى للشواذ و الضعف لتحقق أن يُستثنى من الكتاب أو يشير على الأقل، وبالتالي قد خالف الشيخ الحائري الظاهر التبادري من مقالة الشيخ الطوسي.

· ثانياً: أساساً لم ينفرد طلحة بهذه الرواية - لا جماعة إلا في مصر تقام فيه الحدود- فإن روايته مدعاة و معتضدة بشتى الروايات التي قد أناطت الجمعة بالمعصوم، فلا يُعد مرويّه قضيّة خارجية أو نادرة.

– ثالثاً: أن ظاهر مفاده مخالف للأخبار الكثيرة الامرة بوجوب الجمعة على أهل القرى إذا اجتمعت الشرائط من العدد والإمام الذي يخطب (فتتّخذ الامرة بالجمعة) و الجمع بينهما بحمل الأولى (لا جماعة إلا في مصر) على ما هو الغالب في القرى من عدم المنصوب كما هو ملاك الاستدلال (و نحمل الروايات الامرة بالجمعة على تواجد المعصوم) غير معتمد، لوجهين:

Ø أحدهما: أنه (التجميع) موجب لإلقاء عنوان مصر و القرية (بحيث سينقلب الموضوع لا التقييد (بأن نقيد الجمعة بالمصر) و هو خلاف الظاهر جدًا، فلا يكون جماعة إلا في مصر (إذ قد قلبت الموضوع و انتقى تماماً فلو لم تعارض رواية: «لا جماعة إلا في مصر تقام فيه الحدود» لامكنا إلغاء الخصوصية بأن نقول: إن مصر عنوان طريقي و مشير إلى توفر الإمام أو منصوبه و لكن حيث قد انصدمت برواية: «ليس على أهل القرى جماعة» حتى لو اجتمعت الشرائط، فلا يُتاح التجميع بينهما بأن نحمل الأولى على تواجد الإمام و نحمل الثانية على افتقاد الإمام، فإنه تبديل للموضوع لا تجميع فإن التجميع يتحقق مع حفظ كلمتي «المصر و القرى» معاً).

Ø ثانيهما: أنه لا يكاد يصح التجميغ إلا باعتبار كون الغالب في القرى خلوها عن المنصوب، وهو (عدم وجوبها في القرى) ينافي وجوب النصب على الإمام في المحل الصالح لإقامة (حتى القرى) لأنّه مقتضى إطلاق وجوب صلاة الجمعة، فكما يجب على الإمام إقامة الجمعة - لظاهر الإطلاق و لمعتبر محمد بن مسلم المتقدم و لغيره - كذا يجب عليه النصب (لقرى) و حينئذ لابد:

1. إما من الحمل (الرويات النافية) على التقيّة كما تقدّم نقله عن الشّيخ الطّوسي - قدس سره - لكن قد مر عدم وضوح ذلك.

2. وإما على القرى القريبة من المصر، التي يكون بينها وبينه أقل من الفرسخ (ولهذا قد أزال الجمعة عن القرى لقربتها بالمصر فالقضية خارجية، فليس «على أهل القرى جمعة» تعني القرى القريبة من الأنصار ولكن القضية الخارجية تضاد الظاهر).

3. وإما على من بعده عنها (الأنصار) و كانوا فاقدين لشروط الجمعة (أيضاً و لهذا قد نفي عنهم الجمعة) - كما يؤيد ذلك تقييد الجمعة في بعض الرويات بوجود إمام يخطب.

4. وإما على نفي الكمال (فلا جمعة توازن: لا صلاة لجار المسجد) وأن الأصلح لأهل القرى، أن يجتمعوا في الأنصار، وأن الجمعة المنعقدة في القرى كالعدم من حيث الفضيلة و التّواب بالنسبة إلى المنعقدة في الأنصار، و لا ريب أنّه جمع عرفي (حكمي) موافق لاعتبار أيضاً، فيستحب حينئذ لأهل القرى المصير إلى الأنصار في كل أسبوع (فأصل الجمعة واجبة تعينناً لكن القدوم إليها مستحب) و في ذلك من الفوائد الكثيرة ما لا يخفى مما يرجع إلى مصالح المسلمين و ما يرجع إلى أهل القرى من المصالح الأخلاقية و الاجتماعية و غير ذلك».[2]

ولكن سننهم استنتاجه:

· أولًا: إنّ رواية: «لا جمعة إلا في مصر تقام فيه الحدود» تستبطن قرينة قوية على «إنّاطة الجمعة بالحاكم أو منصوبه» إذ قد حصرت الجمعة بتوفّر الحاكم «لإجراء الحدود» بحيث ستلغى خصوصية مصر و القرى ببركة هذه القرينة، فرغماً أنّ التجميغ الأوّل الذي استذكره مزوز و مهزوم - لأنّ حقيقته تبديل الموضوع لا التجميغ المصطلح كما أثبته أيضاً - ولكن حين امتناع القرينة الداخلية على إنّاطة الجمعة بالحاكم الذي ينفذ الأحكام و الحدود وبالتالي قد انجلى التجميغ بين الروايتين فنتج ألا وجوب الجمعة لأهل القرى.

· ثانياً: إنّ التجميغ الحكمي - أي الحمل على الاستحباب - الذي استنتاجه يضاد الظهور التبادري و العرفي من «صيغ الأمر و اللاء لنفي الجنس» تماماً، أجل إنّ رواية: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» قد تمّت بالقرائن الخارجية و الإجماع و... بأنّ الصلاة ضمن غير المسجد سليمة و سديدة و لهذا قد حملناها على زوال الكمال، بينما طاقة أدلة الجمعة قد أصرّت على توفر الإمام فأبطلت مشروعية الجمعة بدونه تماماً.

[1] تناقش المقال ج ٢ ص ١٠٩.

[2] صلاة الجمعة (للحائرى)، ص: 111